ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

القروض المصرفية المتعثرة أسبابها وسبل معالجتها في العراق (مصرفي الرافدين والرشيد انموذجاً)

Non-performing bank loans, their causes and ways to treat them in Iraq (Al-Rafidain and Al-Rasheed bankers as a model)

م.م احمد يونس جبار *
كلية العلوم الاسلامية - الجامعة العراقية

Assistant teacher Ahmed Younes Jabar *
College of Islamic Sciences - Iraqi University

تاريخ الاستلام: 2022/6/18 تاريخ القبول: 2022/8/20 تاريخ النشر: 2022/8/28

Received: 18/6/2022 Accepted: 20/8/2022 Published: 28/8/2022

المستخلص:

إن عملية منح القروض من المصارف تعد بمثابة الثقة التي تعطيها للعملاء، ألا إن هذه الثقة يجب أن لا تكون العامل الأساسي الذي يعتمده المصرف عند منح القروض، حتى وأن كانت هذه القروض قد منحت وفق الأسس والضوابط المصرفية السليمة التي تنطوي على مخاطر كبيرة من الممكن أن يتعرض لها المصرف بسبب أمتناع العملاء عن تسديد القرض أو الفوائد المترتبة عليه، وهذا ما يؤدي الى أضعاف قدرة المصارف على منح المزيد من القروض التي تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها في تحقيق الارباح والعوائد للمصرف، لذلك تعد مشكلة القروض المصرفية المتعثرة من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها الكثير من المصارف الأمر الذي يؤدي الى عرقلة عمل هذه المصارف، ومن أهم الاسباب التي أدت الى استفحال هذه المشكلة هي عدم كفاءة الادارة المصرفية والاخطاء في دراسة الجدوى وعدم دراسة وسلامة القرارات الائتمانية عند منح القروض، ومن أجل عدم الوقوع في مثل هذه المشاكل وتلافيها يجب دراستها بصورة دقيقة واستخدام الأدوات والأساليب العلمية فيما يتعلق بالضمانات والقرارات المصرفية، وتكمن المشكلة في تعرض مصرفي الرافدين والرشيد خلال مدة الدراسة الى تعثر في القروض لم يكن متوقعاً حدوثها من حيث درجة خطورتها وتكبده خسائر كبيرة إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة لمصرف الرافدين (64.31%) عام 2015، وبالنسبة لمصرف الرشيد فقد بلغت (51.20) للعام نفسه، وسببها يرجع الى عوامل مختلفة كالقروض المعدومة وديون ما قبل (2003) بالإضافة الى قيام المصرفين بمنح قروض للمشروعات الصغيرة بدون ضمانات وقروض الاسكان ولم يتم تسديد تلك القروض فضلاً عن الاوضاع الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق، مما أثر سلباً على احتياطيات وأرباح المصرفين من خلال قيام المصرف باقتطاع جزء من الارباح التي يحصل عليها من أجل تسديد الديون المشكوك في تحصيلها.

الكلمات المفتاحية للبحث/ القروض المتعثرة، التعثر المصرفي، العسر المالي.

Abstract:

The process of granting loans from banks is considered as the confidence that you give to customers، but this confidence should not be the main factor adopted by the bank when granting loans، even if these loans were granted according to sound banking foundations and controls that involve significant risks that may The bank is exposed to it due to the customers' refusal to pay the loan or the interest resulting from it، and this leads to weakening the ability of banks to grant more loans، which are among the most important sources on which they depend in achieving profits and returns for the bank. Therefore، the problem of non-performing bank loans is one of the main problems that Many banks suffer from it، which leads to obstructing the work of these banks، and one of the most important reasons that led to the exacerbation of this problem is the inefficiency of the banking administration، errors in the feasibility study، and the failure to study the integrity of credit decisions when granting loans. In order not to fall into such problems and avoid them، they must be carefully studied and scientific tools and methods should be used with regard to bank guarantees and decisions. The ratio of non-performing loans to the total loans granted to Rafidain Bank (64.31%) in 2015، and for Al-Rasheed Bank، it amounted to (51.20) for the same year، and the reason is due to

*Corresponding Author Email:
ahmedyonisjj33@yahoo.com

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

various factors such as bad loans and debts before (2003) in addition to the two banks granting loans to small projects without guarantees And housing loans، these loans were not repaid، in addition to the security and economic conditions that Iraq was exposed to، which negatively affected the reserves and profits of the two banks through the bank deducting part of the profits it obtains in order to pay off doubtful debts.

Keywords: performing loans, bank default, financial hardship.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التعرف على حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد وتحديد اسبابها، وايجاد الحلول التي يمكن عن طريقها التخفيف من اثارها على الاداء والموقف المالي للمصرف.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد وتحديد أسبابها، والأثار الناتجة عنها وصولاً الى وسائل وطرق معالجتها من أجل منع حصول أو تكرار هذه الظاهرة، وطرق السيطرة عليها.

فرضية البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين القروض المصرفية المتعثرة وإدارة المصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين القروض المتعثرة وأساليب الرقابة المتبعة من قبل المصرف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين القروض المتعثرة وقدرة الزبون على السداد.

الفرضية الرابعة: تعد القروض المصرفية المتعثرة من أهم أسباب أفلاس المصارف التجارية.

أسلوب البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد ومعرفة أهم أسباب التعثر والأساليب المختلفة لعلاجها للمدة (2008-2017).

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: يغطي البحث المدة الزمنية (2008-2017) لدراسة القروض المصرفية المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد.

هيكلية البحث: قسم البحث الى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة، أما الثاني يتناول أسباب التعثر المصرفي، والمبحث الثالث يناقش حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد، في حين تناول المبحث الرابع اجراءات معالجة الديون المتعثرة.

الدراسات السابقة:

1) **دراسة للباحثة بتول شكيب ذنون2021: بعنوان تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة 2010-2019 باستخدام طريقة البيانات اللوحية الديناميكية:** هدف البحث الى قياس وتحليل العوامل المحددة للقروض المصرفية المتعثرة وافترض البحث أن عوامل الاقتصاد الكلي لها تأثيراً أكبر من المحددات الداخلية للديون المتعثرة في القطاع المصرفي العراقي، وتوصلت الدراسة الى أن معلمة فترة الابطاء الاولى للتعثر المصرفي ترتبط عكسياً مع التعثر المصرفي الحالي، كما تبين من نتائج التحليل القياسي فيما يخص المتغيرات المصرفية الى وجود علاقة عكسية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، سعر الفائدة، ونسبة حجم الائتمان الكلي الى الموجودات) مع القروض المتعثرة، أما فيما يخص نسبة السيولة ونسبة القروض الى رأس المال الى وجود علاقة طردية مع القروض المصرفية المتعثرة، وكذلك، وجود علاقة عكسية بين المتغيرات الخارجية للاقتصاد الكلي سعر صرف، البطالة، كفاءة الانفاق الحكومي ونسبة القروض المتعثرة، فيما يخص التضخم والناتج المحلي الاجمالي اثبتت النتائج وجود علاقة طردية لكل منهما مع التعثر المصرفي.

2) **دراسة للباحث محمد يونس محمد 2018: بعنوان استخدام الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية:** هدف البحث الى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف والتمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة منها، بهدف التعرف على اوضاع تلك المصارف في وقت مبكر مما يسمح لإدارة المصرف والجهات الرقابية بالتدخل الاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وتم استخدام الاسلوب الإحصائي تحليل الانحدار اللوجستي لتفسير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، ثم تطبيق طريقة الاختيار التدريجي والتي يمكن من خلالها توليد النماذج واختيار النموذج الأفضل مجموع من المؤشرات المالية التي يمكن تطبيقها والتمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، إذ أظهر التصنيف المتعلق بالمصارف كونها متعثرة، وغير متعثرة ان مجموع المصارف الإماراتية غير المتعثرة (6) والمصارف المتعثرة (9) من مجموع (15) مصرفاً ضمن سنوات البحث، وقد أعتمد التصنيف على النسب المالية بعد مقارنتها بالمتوسط القطاعي للمصارف عينة البحث، وبعد اجراء تحليل الانحدار اللوجستي اتضح بأن النسبتين الأكثر تأثراً في المصارف الإماراتية عينة البحث هما (X5: نسبة صافي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، X9 : نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة) بوصفها ذات معنوية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً كبيراً في عملية أدارة الائتمان ومنح القروض إذ تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتعد القروض من أهم الموارد التي تعتمد عليها المصارف في الحصول على الايرادات وذلك لما تحققه من أرباح للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض على القروض عند منحها، وأن عملية منح القروض من قبل المصارف تعتمد على الثقة التي يظهرها العميل للمصرف إما عن طريق مركزه المالي أو من خلال تعهدات عينية وشخصية يقدمها العميل من أجل عدم الوقوع في المخاطر وما ينتج عنها من خسائر عينية أو مادية، وتعاني العديد من المصارف التجارية من مشكلة التعثر في سداد قروضها مسببة لها انخفاض في السيولة وفي بعض الاحيان عجز في مواجه السحوبات على الودائع، وهذا الأمر له اثار سلبية على سلامة الموقف المالي للمصرف، وان هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل ظهرت بعد أزمة الكساد الكبير عام (1929)، وزادت حدة هذه المشكلة في الفترة الأخيرة لاسيما بعد أزمة الرهن العقاري عام (2008)، إذ ظهرت العديد من المشاكل حول عمليات منح القروض وطريقة استرجاعها عند حلول موعد السداد، الأمر الذي يؤدي الى دخول المصرف في مجال التعثر المالي وقد بلغ حجم أموال المصارف التي تم الاستيلاء عليها من قبل العملاء حجماً كبيراً من خلال الضمانات الوهمية التي قدمها العملاء للمصارف، تعرضت المصارف من خلالها الى صعوبات نقدية وائتمانية وصلت في بعض الاوقات الى فقدانها مركزها وثقتها مع العملاء، وتعد عملية تحصيل القروض من أكبر المشاكل التي تواجه المصارف التجارية، وهناك أسباب كثيرة تؤدي الى تعثر السداد لا تقتصر على مستوى المصرف أو العميل بل هناك أسباب متعددة خارج ارادة ادراه المصرف وارداه العميل كالقرارات الائتمانية المفاجئة، لذلك لا يستطيع أي مصرف مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضه متعثرة أو غير كاملة.

المبحث الأول/ الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة.

اولاً: مفهوم القروض المتعثرة:

تعد مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها المصارف التجارية، لأنها تعرض المصارف إلى مشاكل ائتمانية من شأنها أن تؤدي الى فقدان الثقة بين المصرف وعملائه لذلك يجب الاهتمام بهذه الظاهرة وتحديد مفهومها بشكل دقيق لتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل.

هناك العديد من المفاهيم للتعثر إذ يمكن تعريف التعثر بأنه: عدم قدرة العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية المستحقة عليهم تجاه المصرف، وذلك بسبب حصول حالة من العسر المالي لدى العميل سواء كان دائمي أو مؤقت، فإذا كانت حالة العسر دائميه فيتم تصفية المشروع بعد افلاسه، إما اذا كانت حالة العسر مؤقتة فيمكن للمصرف أن يتدخل من أجل انتشال العميل من هذه الحالة ويتدخل كمستشار للمشروع عن طريق تقديم الاستشارات والاقتراحات أو من خلال تقديم قروض جديدة تساعد العميل في انهاء حالة العسر المؤقتة التي يمر بها، أو عن طريق تأجيل سداد الفوائد المترتبة على القرض من أجل الخروج من هذه الازمة **(الخفاجي، وعباس،2020: 363)**. **ويمكن تعريف القروض بأنها:** الأموال التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها من الأفراد والمؤسسات والمصارف الأخرى مقابل تعهد العميل بسداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه عندما يحين موعد السداد سواء دفعة واحدة أو على اقساط، وتحمل في طياتها مخاطر عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد الى المصرف لذا يجب على العميل تقديم مجموعة من الضمانات حتى يستطيع المصرف استرجاع أمواله عند توقف العميل عن السداد ومن دون خسائر **(عبد الرحيم،2014: 76)**. **إما فيما يتعلق بالقروض المتعثرة فيمكن تعريفها بأنها:** عدم قدرة العميل على سداد اقساط وفوائد القرض في الموعد المحدد مسبقاً جزئياً أو كلياً، ويعد القرض متعثراً عند تجاوز العميل الموعد المحدد للسداد بمدة تتجاوز (90 يوم) **(بن شنة،2008: 59)**. وتوجد عدة تسميات تطلق على القروض المتعثرة ومن أهم هذه التسميات (الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون الراكدة، الديون المتلكئة، الديون المشكوك في تحصيلها) إلا أن أكثر المسميات شيوعاً هي القروض المتعثرة أو القروض غير العاملة **(صديقة، وبلقاسم،2016: 71)**. كما تعرف القروض المتعثرة بأنها" إخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول، أو كان بسبب مماطلة العميل أو أمور خارجة عن ارادته" **(الشمري،2009: 17)**، وتعرف أيضاً بأنها" تلك الديون غير العاملة والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها واذا استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة" **(الظاهر، واخرون، 2007: 518)**، وتعرف القروض المتعثرة أو الديون المشكوك في تحصيلها بأنها: الأموال التي لم ينقطع الأمل بصورة نهائية في تحصيلها وذلك لعدم دفعها في موعدها المحدد بسبب وجود مشاكل إدارية ومالية لم يتمكن العميل من الدفع بسببها مثل (وفاته، إفلاسه، أو هروبه خارج البلد) بحيث يدعو الى الشك في استحصال تلك الأموال كلها أو جزءاً منها **(سلمان،2014: 303)**، وتعرّف القروض المتعثرة أو غير العاملة كذلك بأنها القروض التي لم تدر عائداً للمصرف(ايرادات وفوائد) أو هي القروض التي يلجأ المصرف الى إعادة جدولتها بما يتماشى مع الاوضاع الحالية للمقترض، أي أنها القروض التي تتعدى احتمالات عدم إرجاعها بنسبة (51%) **(ربعي،2019: 18)**.

ثانياً: أنواع القروض المصرفية المتعثرة:

تقسم القروض المصرفية المتعثرة الى عدة أنواع حسب أمكانية أو عدم أمكانية استردادها الى: -

1. **الديون العادية:** وهي تلك الديون التي لا تواجه المصارف أي مشاكل في استحصالها وهي جيدة ومنظمة **(عبد الجبار، وسعيد،2016: 371)**.
2. **الديون المعدومة:** وتعرف بأنها الديون التي فقد الأمل في استرجاعها بصورة نهائية بالرغم من استخدام المصرف كافة السبل والوسائل القانونية من أجل استردادها لكن دون جدوى **(الخفاجي، وعباس،2020: 264)**.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

3. الديون المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها): وهي الديون يكون فيها المركز المالي للعميل غير ملائم ولا يستطيع سداد أقساط القرض الممنوح له وفوائده في موعده المحدد أي أنه على درجة من الخطورة وهي الحالة الوسط بين الحالتين الاولى والثانية **(نوفل،2000: 20)**. كما يمكن أن تصنف القروض المتعثرة وفقاً لمسبباتها أو وفقاً لمراحلها أو حسب درجة تعقدها وكما موضح في الشكل ادناه: -

الشكل (1) يوضح أسس تصنيف القروض المتعثرة.

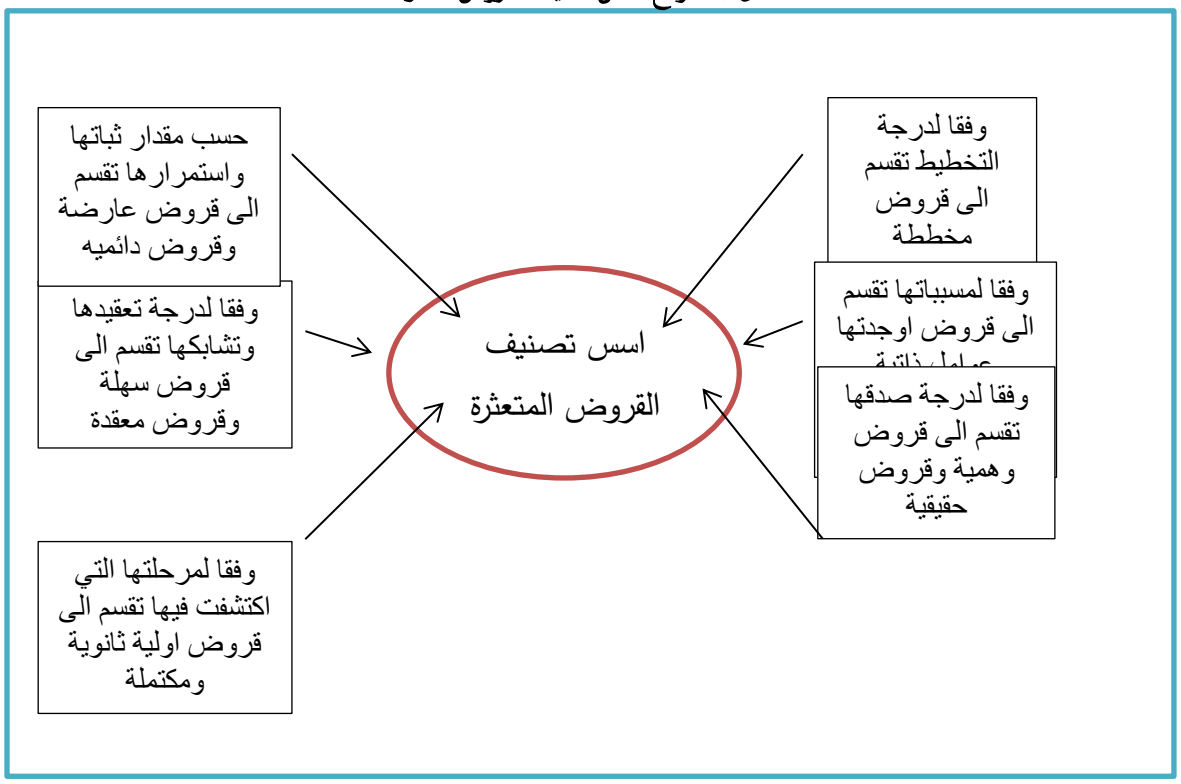

المصدر: محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة، ص 60، 1997.

المبحث الثاني/ أسباب وأثار تعثر القروض المصرفي

اولاً: أسباب تعثر القروض المصرفية: هنالك العديد من الأسباب التي تقف وراء تعثر القروض المصرفية والتي يشترك بها المصرف (المانح للقرض) والعميل (المقترض) على حد سواء، بالإضافة الى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تعود أسباب التعثر ايضاً الى ظروف وطبيعة العميل أو قد تكون بسبب سياسات المصارف الخاطئة والادارة غير الجيدة للمصرف نفسه أو قد لا تكون هناك علاقة للمصرف، وتتمثل هذه الاسباب الآتي: -

1. أسباب تتعلق بالعميل (المقترض):(براق، وعمر،2008: 7)، (بوعبدالله، وبريشي،2017: 11):

أ) عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للبنك من قبل العميل من أجل الحصول على القرض أو لزيادة التسهيلات الائتمانية.

ب) مغامرة العميل عن طريق الدخول في مشاريع لا يمتلك خبرة بها وقد تكون ذات درجة عالية من المخاطرة والاعتماد على الأموال التي اقترضها من المصرف إضافة الى التردد والانغلاق وعدم استغلاله الفرص في الوقت المناسب.

ت) عدم التزام العميل بالتعليمات والارشادات المصرفية واستخدام مبلغ القرض في غير الغرض الذي منح من أجله كاستخدامه في سداد دين شخصي للمقترض، أو استخدامه في اغراض لا علاقة لها بالمشروع.

ث) استعمال القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.

ج) عدم حفاظ العميل على ضمانات المصرف لديه من خلال اهمالها وعدم صيانتها أو بيعها.

ح) عدم قيام العميل بالفصل بين أمواله الخاصة وأموال المشروع الذي يديره وهذا ما يؤدي الى إنفاق جزء من الأموال بالخاصة بالمشروع على حاجاته الخاصة وبالتالي إساءة استخدامها **(المكاوي،2010: 221)**.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

2. أسباب تتعلق بالمصرف: (باهي،2015: 28) و (يوسفي، 2014: 12):

أ) الإدارة غير الجيدة للمصرف.

ب) صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل.

ت) ارتفاع نسبة الفائدة وكذلك استحداث عمولات جديدة مرتفعة نسبياً.

ث) عدم اقتران الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع.

ج) عدم قدرة البنك على متابعة المشروع متابعة سليمة.

ح) قصور الدراسة الائتمانية التي يعتمد عليا المصرف من أجل منح التسهيلات الائتمانية، كان يؤدي القرار إلى منح العميل قرضاً لا يستحقه.

خ) عدم دراسة مخاطر الائتمان دراسة موضوعية من حيث المخاطرة (مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية والربح).

د) المبالغة في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل لكي يحصل على التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من قبل المصرف وتسعيرها بأعلى من قيمتها.

ذ) إصرار المصرف على مطالبة المقترض بسداد قيمة القرض دفعة واحدة دون مراعاة الظروف التي يمر بها العميل والتي تؤدي الى تعرض العميل للتعثر.

ر) قيام المصرف بتمويل المشروع بشكل كامل أو شبه كامل من أجل الاستفادة من العائد الذي يحققه المشروع، وفي حالة تحقق المخاطرة يواجه المصرف مشكلة يصعب حلها، ويصبح المصرف مضطر لتحمل كافة المخاطرة.

3. **أسباب خارج ارادة المصرف والعميل:** هناك العديد من الأسباب للتعثر والتي تكون خارجة عن ارادة المصرف والعميل، لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة تتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وهي كالتالي: -

أ) أسباب اقتصادية: أن النشاط المصرفي كما هو معروف يؤثر في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق التأثير في سعر الفائدة وبالتالي في حجم الائتمان من ناحية ومن ناحية أخرى يؤثر في عرض النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح فأن أي تغير اقتصادي يحصل سوف يؤثر بصورة كبيرة على النشاط المالي والمصرفي، فإذا حصل تدهور في حجم النشاط الاقتصادي فأن ذلك سينعكس على طبيعة عمل النظام المصرفي، ويتم ذلك عن طريق زيادة حجم القروض المتعثرة، وزيادة حجم المخاطر في السوق، وهذا ما ينعكس بصورة سلبية على موجودات المصارف في جانب القروض والتي سيتحول جزء كبير منها الى قروض غير عاملة بسبب تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي **(عبدالجبار، وسعيد،2016: 374)**، ويمكن الإشارة الى أهم المخاطر والتغيرات التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية والمالية وكالتالي:-

- **تقلبات أسعار الصرف:** اذ أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في موجودات المصرف كونها مقومة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي الى اهتزاز الموقف المالي للمصرف، كما أن ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة المحلية سيؤثر في حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف، فاذا انخفض سعر صرف العملة المحلية يعني إن المصرف سوف يتحمل الخسارة الناتجة عن الفرق في سعر صرف العملة من القروض الآجلة التي يدفعها الى المقترضين منه.

- **تقلبات أسعار الفائدة:** عند ارتفاع سعر الفائدة بدرجة أكبر من سعر القرض فأن ذلك سيجعل العميل يتحمل تكاليف إضافية قد تدفعه الى التهرب من سداد الدين في موعده المحدد، ويحدث العكس عند حصول انخفاض في سعر الفائدة لأن ذلك سوف ينعكس على المصرف الذي سيتحمل الفرق ما بين سعر الفائدة عند الاقتراض والسعر عند السداد **(عادل،2012: 74).**

- **تقلبات أسعار الأوراق المالية:** عند انخفاض قيمة الأوراق المالية التي بحوزة الافراد في السوق المالي فأن حجم موجوداتهم المالية سينخفض، وهذا ما يدفعهم الى محاولة التهرب من الالتزامات التي بذمتهم، ومنها القروض المصرفية وهذا ما يؤدي الى زيادة نسب التعثر المصرفي **(بدران،2005: 12).**

ب)أسباب تشريعية وقانونية: أن ضعف التشريعات والقوانين أو انعدامها أو عدم شمولها وتغطيتها للجوانب التنظيمية والقانونية والرقابية ساعد بشكل غير مباشر على انهيار أو تعثر المصرف، ومن الأسباب المهمة ايضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع ادارة المصرف في انهيار ذلك المصرف مثلاً اطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية **(عبداللطيف،2017: 10)**، أن هذه الأسباب تشير الى القصور الكبير في القوانين النافذة، من حيث كونها غير شاملة ولا تغطي الكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الاجراءات المناسبة والحازمة في الوقت المناسب وباقل الاضرار، فضلاً عن أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تندرج بصورة مقبولة بما يتناسب مع حجم **(نجموم،2014: 41).**

ت)ضعف الرقابة المصرفية: تعد الرقابة المصرفية من الأعمال المهمة التي تقوم بها البنوك المركزية في مختلف الدول، فإذا كانت الأجهزة الرقابية في البنوك المركزية غير كفؤة ومؤهلة بشكل جيد، فأن قدرتها على رقابة اداء وعمل الجهاز المصرفي ستكون ضعيفة أو معدومة، وكلما كانت هذه الرقابة ضعيفة زادت احتمالات قيام

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

المصارف بممارسات خاطئة الأمر الذ يؤدي الى زيادة تعثر القروض لدى هذه المصارف، وهذا يتطلب تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية المتمثلة بالبنك المركزي على حد سواء من أجل تلافي هذه المشكلة **(بن فرحات،2020: 44).**

ث)الظروف السياسية: وتتمثل هذه الظروف كافة القرارات التي تصدرها الحكومة وما ينتج عنها من أثار، سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك، بالإضافة الى ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل ستؤثر في قدرة العميل التسويقية وبالتالي تؤدي الى تعثره، مما ينعكس على سداد التزاماته المالية للمصرف **(ابيش،2015: 7).**

ج) الظروف الطبيعية: وتشمل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأمراض والحرائق وغيرها من الأسباب الطبيعية أو القوة القاهرة أو الاحداث المفاجئة، وهو أمر لا يمكن للعميل توقعه أو تفاديه مما يؤدي بالمشروع الممول الى التعثر وبالتالي تعثر القروض **(الزبيدي،2002: 239).**

ح) أثر السياسة المالية: تشكل الضرائب التي تفرض على المشروعات الاقتصادية عبئاً وسبباً في تعثرها، كالضرائب على الارباح أو التعريفات الجمركية على وارداتها من المعدات والآلات ومستلزمات الانتاج، أو الضرائب التي تفرضها الحكومة على الافراد من مستهلكي سلع هذا المشروع، وتشكل الضرائب أعباء مالية كبيرة على المشاريع وقد تصبح سبباً في عرقلة نشاط المشروعات وعدم الوفاء بالتزاماتهم المالية، فضلاً عن الاعباء المالية الأخرى التي قد تفرض على المشروعات الاقتصادية، كمصاريف التأمينات والاقتطاعات الإجبارية التي قد تؤثر على الأرباح **(رمضاني،2012: 45).**

خ) أثر السياسة النقدية: إذا كانت السياسة النقدية انكماشية خفض السيولة في الاقتصاد فإن ذلك يؤثر على الائتمان لأن أسعار الفائدة ستكون مرتفعة وهذا ما يزيد من تكلفة الاقتراض التي تؤدي الى زيادة المخاطر المالية إذا انخفضت مردودية المشروعات الاقتصادية وانخفاض عوائدها بسبب عدم استطاعتهم من ادخال التكنلوجية الحديثة في الإنتاج وتجديد خطوط الانتاج واغفال عمليات الصيانة للمشاريع وبالتالي انخفاض الجودة، مما يؤثر بصورة سلبية في قدرة المشروعات على تحقيق اهدافها باعتبار أن تكلفة الاقتراض هي واحدة من تكاليف المشروع وبالتالي تقل قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد فعند ارتفاع أسعار الفائدة فانهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود وبالتالي يقل الطلب على سلع المشروعات وتقل عوائدها وبالتالي تقل قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، **(شافية،2016: 51).**

ثانيا: الأثار السلبية للقروض المتعثرة على المصارف التجارية: إن للقروض المصرفية المتعثرة آثاراً سلبية كبيرة تؤثر في المؤسسة المصرفية لكننا سنركز على أهمها وهي كالاتي: -

منها **(العربيد،2007: 285) (مراجي،2020: 26): -**

1) الأموال المجمدة في القروض المتعثرة تحرم المؤسسة المصرفية من استثمار أموالها بسبب تعذر المصرف من استرداد الأموال وتوظيفها مرة اخرى.
2) زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل هذه القروض.
3) الجهد والوقت المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه القروض، مما ينعكس بصورة سلبية على إنتاجيتهم.
4) محدودية نمو وزيادة ربحية المصارف التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة.
5) خسائر بيع الموجودات المستملكة.
6) قيام المصارف بزيادة نسبة المخصصات المستقطعة مقابل الديون المتعثرة بدرجة أعلى من النسب الاعتيادية مما يقلل من ارباحها.
7) احتمال فقدان المصرف الى جزء أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.
8) ينتج عن مشكلة انخفاض السيولة لدى المصارف التجارية وتراجع قدرتها الاقراضية بالشكل الذي يجعلها عاجزة عن مواجهة استحقاقات العملاء الانية الى فقدان الثقة بين المصرف والعملاء وقد يؤدي هذا الوضع أن لم يتم تداركه في الوقت المناسب إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف.

اضافة الى وجود مجموعة من الاثار الاخرى التي تأثر في كل من الانتاج الكلي والبطالة والتضخم والادخار والاستثمار وحتى في الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد

اولاً: نشأة مصرفي الرافدين والرشيد.

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون المرقم (33) لعام (1941)، باشر المصرف أعماله بتاريخ 1941/5/19، بلغ رأس مال المصرف عند التأسيس مبلغ (50000) خمسون الف دينار، مر المصرف خلال مسيرته بمراحل متعددة تمثلت بكونه أول مصرف وطني يمارس أعمال الصيرفة التجارية بين عدد من المصارف الاجنبية، ويهدف المصرف الى دعم الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار والصيرفة وتقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويقوم المصرف بقبول الودائع ومنح القروض واستثمار الأموال والفوائض النقدية في مختلف أوجهه الاستثمار **(التقارير السنوية لمصرف الرافدين).**

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

تأسس مصرف الرشيد وفق القانون رقم (52) لعام (1988) ويعد المصرف ثاني أكبر مصرف حكومي في العراق ويأتي بعد مصرف الرافدين، أسس المصرف برأس مال قدره (100) مليون دينار، مصرف الرشيد خضع لقانون الشركات العامة المرقم (22) لعام (1997) ومنح شهادة التأسيس المرقمة (112) في عام (1998) كشركة عامة، وصدر النظام الداخلي للمصرف رقم (7) لعام (1998)، ويهدف المصرف الى المشاركة في دعم الاقتصاد المحلي في مجال الصيرفة بالإضافة الى استثمار الأموال داخلياً وخارجياً، فضلاً عن دعم خطط التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل المشروعات وفي جميع القطاعات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية كقبول الودائع ومنح القروض وفتح الحسابات الجارية والتوفير **(التقارير السنوية لمصرف الرشيد)**

ثانياً: حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشيد.

1. حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين.

تعد الموجودات المصرفية حجر الأساس لمصداقية رأس المال المصرف وذلك لأن أكثر مخاطر العسر المالي الموجودة في المؤسسات المالية تنتج عن نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها، ويؤثر حجم القروض المتعثرة في قدرة المصرف على الاقراض وبالتالي على التدفقات المالية للمصرف، وتقاس نوعية الموجودات عن طريق مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض، وكما موضح في الجدول (1): -

جدول (1) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرافدين للمدة (2008-2017)

(مليون دينار)

السنوات	القروض المتعثرة (1)	نسبة التغير% (2)	أجمالي القروض (3)	نسبة التغير% (4)	نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض(5) %(3/1)
2008	879335	-	1504634	-	58.44
2009	887087	0.88	1645400	9.35	53.91
2010	923183	4.06	4910352	189.42	18.80
2011	1783450	93.18	8582852	74.79	20.77
2012	1992766	11.73	12423290	44.74	16.04
2013	6807001	241.56	12254764	(1.35)	55.54
2014	7043696	3.47	13058221	6.55	53.94
2015	8330101	18.26	12952344	(0.81)	64.31
2016	8274257	(0.67)	12948937	(0.02)	63.89
2017	8271675	(0.03)	13497701	4.23	61.28

- **المصدر:** التقارير المالية السنوية لمصرف الرافدين للمدة (2008-2017).

- الاعمدة (5،4،2) من اعداد الباحث.

يتضح لنا من خلال الجدول (1) أن أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف بلغت (1504634) مليون دينار عام 2008، في حين بلغت القروض المتعثرة للعام نفسه (879335) مليون دينار، في حين أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض بلغت (58.44%) عام 2008، واستمر كل من أجمالي القروض الممنوحة والقروض المتعثرة بالزيادة حتى وصل أجمالي القروض (12423290) مليون دينار عام 2012 وذلك بسبب تعثر القروض التي منحها المصرف للموظفين والمواطنين فضلاً عن القروض التي لم تسدد في وقتها المحدد، في حين بلغ حجم القروض المتعثرة (1992766) مليون دينار للعام نفسه، لكن نجد أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض انخفضت اذ بلغت (16.04%)، وبلغ أجمالي القروض في عام 2015 (12952344) مليون دينار، كما بلغ حجم القروض المتعثرة (8330101) مليون دينار لنفس العام، في حين سجلت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض أعلى نسبة لها اذ بلغت (64.31%) عام 2015 وذلك بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها البلد في تلك الفترة وتعرض أغلب فروع المصرف في المناطق الغربية والموصل وصلاح الدين

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

الى عمليات السلب والنهب والتدمير من قبل العصابات الارهابية التي استحوذت على تلك المناطق، فضلاً عن هجرة الكثير من سكان تلك المناطق الأمر الذي أدى الى تخلف الكثير من العملاء عن التسديد مما أدى الى تعثر القروض والتي اثرت بصورة سلبية على المصرف من خلال تحمل المصرف العبء الأكبر من القروض المتعثرة والتي تشكل نقطة ضعف المصرف التي قد تعرضه الى مشاكل الافلاس، وفي عام 2017 بلغ أجمالي القروض (13497701) مليون دينار، في حين انخفض حجم القروض المتعثرة اذ بلغ (8271675) مليون دينار، كما أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض تراجعت لتبلغ (61.28%) وذلك بسبب تحسن الاوضاع الأمنية والاقتصادية واستعادة العمل بعدد من فروع المصرف في المناطق المحررة فضلاً عن استرجاع عدد من القروض المتعثرة وزيادة الموجودات، وبالرغم من تراجع هذه النسبة إلا أنها ماتزال مرتفعا جداً قياساً بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وتعد هذه النسب خطيرة جداً وتؤثر على استثمارات وموارد المصرف وسياسته الائتمانية.

شكل (2) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرافدين

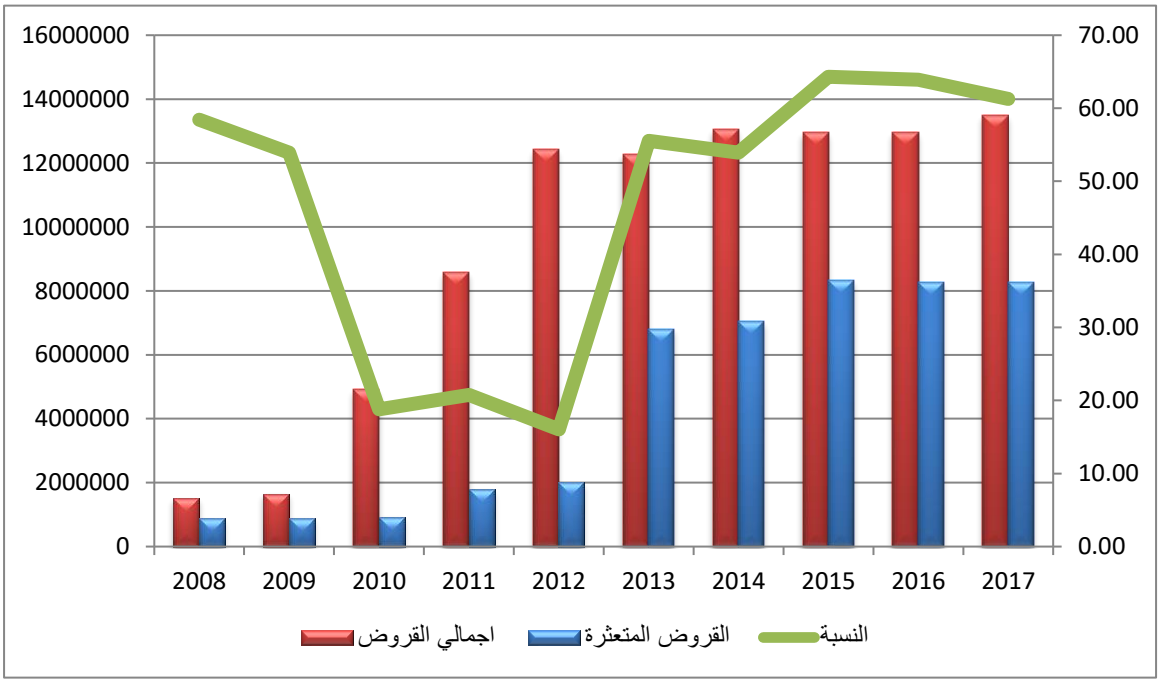

- **المصدر**: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

2. حجم القروض المتعثرة في مصرف الرشيد.

يتضح لنا من الجدول (2) أن حجم القروض المتعثرة لدى مصرف الرشيد بلغت (36970) مليون دينار عام 2008 في حين كان أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف (278292) لنفس العام وبلغت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة (13.28%)، واستمر حجم القروض المتعثرة بالزيادة حتى عام 2015 اذ بلغ (2845558) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة الى أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف استمرت هي الاخرى بالزيادة حتى وصلت الى (5557175) مليون دينار في نفس العام كما سجلت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة زيادة كبيرة جداً بلغت أكثر من نصف القروض الممنوحة اذ بلغت (51.20%) في عام 2015 ايضاً ويعود السبب في ذلك الى قيام المصرف بمنح قروض للمشروعات الصغيرة بدون ضمانات ولم يتم تسديد تلك القروض بالإضافة الى القروض التي منحها المصرف من أجل دفع رواتب منتسبي بعض الدوائر الحكومية وقروض الاسكان للموظفين والمواطنين ولم يتم استرجاع تلك الأموال فضلاً عن الاوضاع الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق وخروج العديد من المحافظات عن سيطرة الدولة الأمر الذي ادى الى تعرض العديد من فروع المصرف في تلك المحافظات الى عمليات السلب والنهب والتخريب من قبل العصابات الارهابية فضلاً عن تهجير غالبية سكان تلك وتوقف المشروعات فيها مما ادى الى تعثر القروض وعدم قدرة العملاء على سداد الدين التي بذمتهم خلال تلك السنوات، إما خلال السنتين الاخيرتين انخفض حجم القروض المتعثرة اذ بلغ (2309796) عام 2017 كما انخفض أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف اذ بلغت (4564009) مليون دينار للعام نفسه وتراجعت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة بشكل طفيف اذ بلغت (50.60%) وذلك بسبب تحسن الاوضاع الأمنية والاقتصادية وتحرير العديد من المدن وعودة فروع المصرف المتوقفة في تلك المدن الى العمل واسترجاع عدد من القروض، وكذلك توقف المصرف عن منح القروض الى القطاع العام الممول ذاتياً، ويتضح لنا

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

من خلال ما تقدم أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة بلغت نسب كبيرة جداً وخطيرة تعرض المصرف الى ضياع السيولة وتهدده بالإفلاس وذلك بسبب ضعف الاجراءات والوسائل المتخذة من قبل المصرف من أجل استعادة تلك القروض.

جدول (2) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرشيد للمدة (2008-2017)(مليون دينار)

السنوات	القروض المتعثرة (1)	نسبة التغير% (2)	اجمالي القروض (3)	نسبة التغير% (4)	نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض(5) %(3/1)
2008	36970	-	278292	-	13.28
2009	48066	30.02	433497	55.77	11.08
2010	62423	29.86	915660	111.22	6.81
2011	134965	116.21	1722061	88.06	7.83
2012	705421	422.66	3726295	116.38	18.93
2013	1456018	106.40	4736174	27.10	30.74
2014	1749375	20.14	5434989	14.75	32.18
2015	2845558	62.66	5557175	2.24	51.20
2016	2430539	(14.58)	4846289	(12.79)	50.15
2017	2309796	(4.96)	4564009	(5.82)	50.60

- **المصدر:** التقارير المالية السنوية لمصرف الرشيد للمدة (2008-2017).

- الاعمدة (2،4،5) من اعداد الباحث.

شكل (3) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرشيد

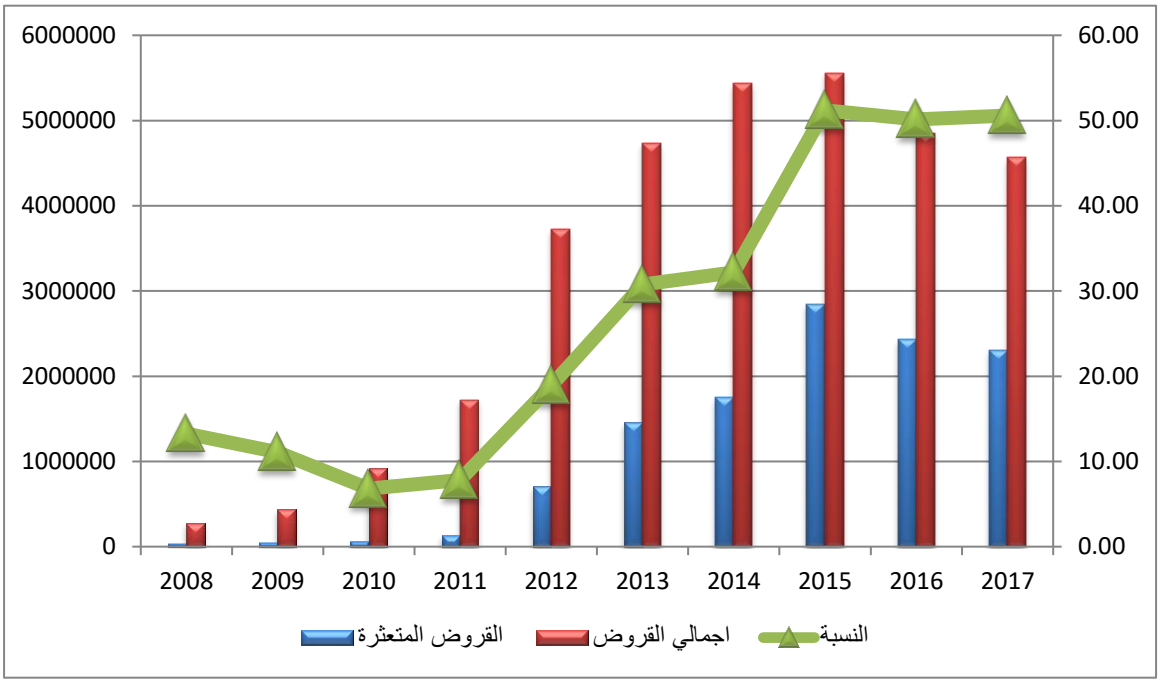

- **المصدر:** اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

المبحث الرابع: إجراءات معالجة الديون المتعثرة.

اولاً: المعالجات المصرفية للقروض المتعثرة.

أن أهم الإجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها معالجة القروض المتعثرة تكون كالتالي: -

1) **الأسلوب الاول: تعويم العميل وانعاشه وانتشاله:**

- **أسلوب تعويم العميل:** ويُقصد بالتعويم الإجراءات التي يقوم بها المصرف من أجل التسوية مع العميل، وتتمثل في قيام المصرف بمنح العميل فرصة لتحسين وضعه عن طريق منحه فترة سماح يتم من خلالها تأجيل السداد، أو إعادة جدولة السداد، أو تخفيض نسبة الفوائد على القروض، أو إعطاء العميل تسهيلات إضافية **(حبيب،2015: 20).**
- **أسلوب إنعاش العميل:** وهي من أهم المراحل التي يتم من خلالها تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى غير متعثر أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش العميل عن طريق منحه قروض وبشروط سهلة من أجل تمكينه من إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعة عن طريق عمليات الإحلال والتجديد والصيانة المستمرة للمعدات، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق **(بن فرحات،2020: 63).**
- **أسلوب انتشال العميل:** يقوم المصرف في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات بواسطتها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، من خلال وضع خطة عمل يتم الاتفاق عليها بين المصرف والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الايرادات عن التكاليف، بحيث تغطي هذه الزيادة في الايرادات جميع التكاليف وتحقق فائضة مناسبة، ومن خلال هذا يستطيع المصرف تحويل جزء هام من القروض أو كامل القروض إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريكاً كاملاً للعميل **(باهي،2015: 32).**

2) **الأسلوب الثاني: إعادة جدولة القروض:** ومن خلال هذا الأسلوب يقوم المصرف بإعطاء الفرصة للعميل لالتقاط أنفاسه ويتم ذلك من خلال اعطائه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد القرض وفوائده، ويقوم المصرف بالتفاوض مع الدائنين من أجل تأجيل استحقاق جزء من القروض ويعد هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وأن كان يلزم أن تكون الجدولة على أقساط تتمشى مع دورة نشاط العميل بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداده ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للعميل حتى يأتي بثماره، ويمكن أن تتم إعادة الجدولة من خلال منح العميل فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على مدد تتمشى مع توقعات السيولة **(البغدادي،2005: 26).**

3) **الأسلوب الثالث: دمج المشروع المتعثر في المشروعات الاخرى:** أن عملية دمج العميل تعد من أهم طرق التعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثره راجعه إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن دمج المشروع مع المشروعات الأخرى المشابهة له تجعله يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق العالمية، **(حمانة:2013: 57)** اذ تتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر الآتي:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

4) **الأسلوب الرابع: تصفية العميل:** أن اتخاذ هذا الاجراء ناتج عن توصل المصرف الى قناعه كاملة بأن العميل (المشروع) لم يعد يملك مقومات الاستمرار مهما بذل المصرف من جهود من أجل انتشاله من وضعه وتطويره، وأن عملية التصفية تتم بصورة اختيارية أو حصرية، ولا تلجأ اليها المصارف الا كحل أخير وبعد التأكد من الاتي **(زغاشور،2010: 99)**: -

- لا توجد أمكانية لإصلاح ومعالجة أو التغلب على الازمة التي يعاني منها العميل ويتم ذلك من خلال المعطيات التي تشير الى أن المشكلة هيكلية ومستمرة وليست عابرة.
- أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل الى مرحلة الانحدار في دورة حياة الانتاج ولا وجود لأي امل في تحسن الاوضاع في المستقبل القريب.
- محاولات عملية التصحيح والمعالجة تمت لكنها فشلت.
- الخسائر الناتجة عن التسوية يجب أن تكون أقل من الخسائر الناتجة عن جراء القيام بعميلة تصفية الضمانات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

ثانياً: وسائل الحد من المخاطر المصرفية المتعثرة.

أن العديد من المصارف يعتمد على مجموعة من السبل والاجراءات للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي في ذمة العملاء الذين يمرون بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، لذلك يجب على المصارف البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدد من وسائل من أهمها **(ذيب،2012: 143) (باعربي، وتماني،2017: 40):**

1) دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.
2) تدريب الكوادر الائتمانية بصورة مستمرة لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.
3) تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
4) المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها.
5) تنويع الائتمان الممنوح، وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية.
6) الاستعلام بصورة مستمرة عن موقف العميل من أجل الوقوف على أي تغير في سمعته ونشاطه.
7) المراقبة الدورية لحساب العميل وذلك من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، وعدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قمة من الزبائن أو عينة معينة من الضمانات.
8) يجب الاهتمام بصورة خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من قبل العميل للتأكد من المشروع الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه.
9) تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الاحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية.
10) تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف لكي يمكن تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الإدارية والمحاسبية.

الاستنتاجات.

1) أن التعثر المصرفي يعد من أكبر المخاطر التي تهدد النظام المالي والمصرفي وتؤثر سلباً على ودائع الافراد مما يقلل ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي.
2) أن التوسع في منح القروض بدون ضمانات تقدم من قبل العميل أو التجاوز على الحد المسموح به من التسهيلات يؤدي الى زيادة التعثر في المصرف.
3) الإدارة غير الجيدة للمصرف سبب رئيسي للتعثر.
4) عمليات الرقابة الضعيفة التي تقوم بها المصارف هي سبب في تعثر القروض وضياع الأموال.
5) غالبية القروض التي قدمها مصرف الرافدين كانت بدون ضمان أو بمتمسكات عقارية مزورة.
6) القروض التي منحها مصرف الرشيد لسداد رواتب بعض الدوائر المنحلة وعدم المطالبة بتقديم دراسات جدوى من هذه الشركات والدوائر كل ذلك تسبب في تعثر تلك القروض.

التوصيات.

1) العراق بحاجة الى بناء مراكز دراسات متخصصة من أجل تأهيل الكوادر المصرفية في كل من دراسات الجدوى المالية والاقتصادية من أجل الوصول الى المركز المالي للعميل.
2) تشكيل لجان رقابية كفؤة تكون مهمتها الرقابة والاشراف على عملية منح القروض ومتابعتها.
3) تفعيل الاجراءات القانونية والادارية امام المحاكم والجهات المختصة بحق المتخلفين عن السداد وذلك من أجل ضمان استرجاع الأموال المترتبة بذمتهم والتقليل من القروض المتعثرة.
4) التأكيد على الضمانات المقدمة من قبل العميل من حيث قيمتها وملكيتها للشخص طالب القرض من أجل تلافي الوقوع بالمشاكل المترتبة عليها.
5) الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يتعلق في تقديم القروض بما تتناسب مع راس المال والاحتياطيات وذلك لمواجه المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

References:

Abdel Rahim, Ibrahim (2014), "The Economics of Money and Banking", University Education House, Egypt.

Abdul Latif, Fakhry (2017), "Banking financial failure, causes and methods of treatment", Central Bank of Iraq.

Abdul-Jabbar, Abdul-Jabbar, Saeed, Hadi (2016), "The problem of non-performing bank loans in Iraq and ways to address them", Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 22, Number 87.

Abish, Bellab (2015), "Managing Non-performing Loans in Commercial Banks, Case Study of the National Bank of Algeria, Touggourt", Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah Ouargla University, Algeria.

Adel, Hebal (2012), "The problem of non-performing bank loans, a case study in Algeria", master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.

Al-Arbeed, Nidal (2007), "An Analytical Study of Non-performing Loans in the Industrial Bank of Syria", Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 23, Number 2.

Al-Baghdadi, Abdel Hafez (2005), "A proposed framework for dealing with non-performing loans in banking institutions", the third administrative meeting, the Kingdom of Saudi Arabia.

Al-Khafaji, Siham, Abbas, Karim (2020), "Analysis of the reality of the problem of bank failure in the Rafidain Bank", Journal of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Al-Khudairi, Ahmed (1997), "Bad debts, first edition, ITRAC for publication and distribution", Cairo, Egypt.

Al-Makkawi, Mahmoud (2010), "Traditional-Islamic Banking Finance, The Scientific Approach to Decision-Making", Modern Library for Publishing and Distribution, First Edition, Mansoura, Egypt.

Al-Shammari, Rashed (2009), "Non-performing loans in banks and their impact on crises, a study of a sample of Iraqi banks", the third scientific conference, Al-Israa Al-Ahlia University, Amman, Jordan.

Al-Zaher, Mofeed, Abdel-Jawad, Omar (2007), "Determining Factors for the Failing of Banking Facilities in Palestinian Banks", An-Najah University Journal for Research, Volume 21, Issue Two, Nablus, Palestine.

Al-Zubaidi, Mahmoud (2002), "Bank Credit Management and Credit Analysis", first edition, Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Baarabi, Aisha, Tamani, Fatima (2017), "Managing the Risks of Non-performing Loans in Banking Institutions, the Case of the Bank of Agriculture and Rural Development, Agency 252 Badrar - during the period from

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

01/23/2017 to 03/15/2017", Master Thesis, College of Economics, Management and Sciences Commerce, Ahmed Deraya University, Algeria.

Badran, Ali (2005), "Modern Management of Banking Risks in the Shadow of Basel II", Al Mohaseb Journal, Issue 23.

Bahi, Ramisa (2015), "Non - performing loans and their impact on the financial performance of commercial banks, a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development", Master Thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Oum El-Bouaghi, Algeria.

Ben Farhat, Karima (2020), "The role of credit risk management in reducing non-performing loans, a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development", Biskra Agency, Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mohamed Khudair-Biskra, Algeria.

Benchena, Fatima (2008), "Credit management and its role in reducing non-performing loans", master's thesis, Kasdi University, Merbah Ouargla.

Bouabdallah, Manal, Suhaila (2017), "Non-performing bank loans and their treatment, a case study of the National Bank of Algeria", Ain Defla, Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Djilali Bounaama, Algeria.

Buraq, Mohamed, Omar, Ben Khaled (2008), "Non-performing bank loans - causes and solutions, the second international scientific conference, on reforming the Algerian banking system in light of current global developments", Kasdi Merbah Ouargla University, Algeria.

Chafia, Khalifia (2016), "Credit risk management and its role in reducing non-performing loans, case study of the Algerian Foreign Bank Agency 051", master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Oum El-Bouaghi, Algeria.

Habib, Samira (2015), "The Role of Risk Management in Reducing Non-performing Loans (An Analytical Study in the Syrian Real Estate Bank)", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Volume 37, No. 3.

Hamana, Somaya (2013), "The problem of non-performing bank loans, a case study of the Agency of the Bank of Agriculture and Rural Development in Ain El-Bayda", Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Oum El-Bouaghi, Algeria.

Maraji, Amna (2020), "Determinants of Banking Failure in Algerian Private Banks: An Econometric Study", Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mohamed El Siddig Ben Yahya, Algeria.

Nofal, Hassan (2000), "Bank Credit Risk Management", Arab Institute for Finance and Investment, Cairo.

Rabai, Youssef (2019), "Non-performing loans in credit institutions in Palestine: their causes and ways to address them", Master Thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research, Hebron University.

Ramdani, Zainab (2012), "The reality of non-performing bank loans in Algerian public banks, a case study of the Algerian Foreign Bank", Master Thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers 3, Algeria.

Sadika, Ben Madani, Belkacem, Saudi (2016), "Non-performing bank loans in Algerian banks and ways to address them", Journal of Rights and Human Sciences, Issue 30, Volume 2.

Salman, Talib (2014), "The Impact of Doubtful Debt Provision on Capital Adequacy, An Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks", Baghdad College Journal of Economic Sciences, No. 41.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/1.3.2022.2

Theeb, Hussein (2012), "The Effectiveness of Banking Information Systems in Managing Credit Failure Cases", Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah Ouargla University, Algeria.

Yousfi, Oussama (2014), "Managing the Risk of Bad Bank Loans, Case Study of the National Bank of Algeria", Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Oum El Bouaghi, Algeria.